

## مستخرج من مداولة مجلس النيابة الخصوصية لبلدية المرسي في دورته

العادية الثانية لسنة 2018 المنعقدة يوم الخميس 24 ماي 2018 حول

الحساب المالي لسنة 2017 وخلق الميزانية لتصرفه 2017:

إنعقدت يوم الخميس 24 ماي 2018 على الساعة التاسعة و النصف صباحا بقصر البلدية جلسة مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2018 برئاسة السيد أحمد قاسمي ، رئيس النيابة الخصوصية ، وبحضور السيدتان والسادة أعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم ، بعد توجيه إستدعاءات كتابية إلى مقرّ سكنهم تطبيقا لما يقتضيه القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 والنصوص المنقحة والمتممة له ، خاصة القانون الأساسي عدد 48 لسنة 2006 المؤرخ في 17 جويلية 2006 ، ووفقا للنص التالي :

### الموضوع : إستدعاء .

وبعد ، أتشرف بإستدعائكم لحضور جلسة مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2018 التي ستعقد يوم الخميس 24 ماي 2018 ، وذلك على الساعة التاسعة و النصف صباحا (09.30) بقصر البلدية.

- |                             |   |
|-----------------------------|---|
| - السيد حمودة الداموسي      | المساعد الأول لرئيس النيابة الخصوصية ، رئيس دائرة سيدي داود، رئيس لجنة الشؤون الإقتصادية ،      |
| - السيدة روضة الخالدي       | مساعدة رئيس ، رئيسة لجنة الشؤون الإجتماعية والأسرة،   |
| - السيدة راضية بن عبد الله  | مساعدة رئيس ، رئيسة لجنة الأشغال و التهيئة العمرانية ، رئيسة لجنة التعاون و العلاقات الخارجية ، |
| - السيد رشاد العيفي         | مساعد رئيس ، رئيس لجنة الشؤون الإدارية و المالية ، رئيس دائرة المرسي المدينة ،                  |
| - السيد الشاذلي بن غرس الله | مساعد رئيس ، رئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة ،  |

مساعد رئيس ، رئيس لجنتي المرور وتسمية الأنهج ،  
مساعد رئيس النيابة الخصوصية في لجنة التراخيص  
العمرانية .

- السيد جابر الغالي

### و تغيبا بعذر :

مساعد رئيس ، رئيس لجنة العمل التطوعي ، رئيس لجنة الإتصال  
والإعلام ، رئيس لجنة المبادرات الشبانية ،  
كاهية رئيس ، رئيس دائرة قمرت ،  
مساعدة رئيس ، رئيسة لجنة الشباب والرياضة والثقافة .

- السيد نبيل الزعق

- السيد عبد الغفار بن غفار

- السيدة رابعة الجديدي

### كما حضر جلسة مجلس النيابة الخصوصية :

• السيد الكاتب العام ،

• عدد من المواطنين ،

• عدد من الإطارات البلدية .

إنعقدت جلسة مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2018 التي إفتتحها  
السيد أحمد قاسمي رئيس النيابة الخصوصية لبلدية المرسي ، مُرحبًا بجميع الحاضرين من  
أعضاء مجلس النيابة الخصوصية و الإداريين .  
إثر ذلك ، تولى السيد رئيس النيابة الخصوصية إستعراض المسائل المعروضة بجدول أعمال  
الجلسة داعيا السيدتان و السادة أعضاء مجلس النيابة الخصوصية للتداول فيها :

### I) لجنة الشؤون الإدارية و المالية :

1) الحساب المالي لسنة 2017 و غلق الميزانية لتصرف 2017 ،

2) مطالب إسترجاع أموال ،

3) طرح مبالغ من المعلوم على العقارات المبنية المثقلة بجداول سنوات 1997/1998/1999  
و 2000 .

### II) لجنة الشؤون الاقتصادية :

❖ التجديد لأصحاب الأكشاك بالملك العمومي البحري .

### (III) لجنة الأشغال والتنمية العمرانية :

❖ إلغاء طلب قرض من صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحليّة لتمويل مشروع صيانة و تعهّد شبكة التنوير العمومي لسنة 2017 .

### (IV) لجنة الشؤون العقارية :

❖ تسوية الوضعيّة العقاريّة للجمعية التّونسية لقرى الأطفال SOS قمرت .

### (V) لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة:

❖ إحالة منشآت التصرّف في النّفايات المنزليّة إلى الوكالة الوطنيّة للتصرّف في النّفايات .

### (VI) لجنة تسمية الأنهج :

- 1) تسمية أنهج بمنطقة قمرت و ترقيمها ،
- 2) تسمية نهج بإسم المناضل رضا بن عمّار .

بعد الإطلاع على الفصلين 33 و 34 من القانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007 المتعلق بتنقيح و إتمام القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية وعلى الحساب المالي لسنة 2017 توقف ميزانية سنة 2017 إلى :

ع/ر	البيان	المبلغ (د)	الملاحظات
1	المبلغ الجملي لمقاييض الميزانية لتصرف 2017	28.617.663,296	
2	المبلغ الجملي للنفقات بدفعها لتصرف 2017	19.340.107,829	
3	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالعنوان I	2.360.298,305	يُصرَح بالغاؤها
4	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالجزئين 3 و 4 من العنوان II	5.577.111,250	يُصرَح بالغاؤها
5	مبلغ الفائض من العنوان I	3.284.661,589	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
6	مبلغ الفائض من الجزئين 3 و 4 من العنوان 2	4.864.944,315	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
7	مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان 2	1.127.949,563	يُرخص في نقله إلى المال الإنتقالي

والمعروض على أنظار أعضاء المكتب البلدي المصادقة على ختم ميزانية البلدية لسنة 2017.

### رأي المكتب البلدي

أفاد السيد الكاتب العام أنّ الدورة العادية الثانية للمجلس البلدي تُخصّص لعرض الحساب المالي و ختم الميزانية للسنة الماضية ، و تولّى إثر ذلك توضيح الجدول الآنف عرضه بصفة مُفصّلة ببيان مفهوم العنوانين I و II من الميزانية البلدية من حيث المضمون و من حيث الخاصيات ( النقل و الإلغاء ) ، كما أبرز السيد الكاتب العام أنّ الفائض من العنوان I ( ما يُناهز العشر مليون دينار سنة 2017 ) يعدّ مُؤشرا إيجابيا ، حيث يتمّ توظيف هذا الفائض لصرف نفقات التنمية في العنوان II .

و بعد التداول و النقاش ، صادق أعضاء المكتب البلدي الحاضرون على ختم ميزانية البلدية

لسنة 2017 على النحو التالي :

ع/ر	البيان	المبلغ (د)	الملاحظات
1	المبلغ الجملي لمقاييض الميزانية لتصرف 2017	28.617.663,296	
2	المبلغ الجملي للنققات بدفعها لتصرف 2017	19.340.107,829	
3	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالعنوان I	2.360.298,305	يُصرَح بالغاؤها
4	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالجزئين 3 و 4 من العنوان II	5.577.111,250	يُصرَح بالغاؤها
5	مبلغ الفائض من العنوان I	3.284.661.589	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
6	مبلغ الفائض من الجزئين 3 و 4 من العنوان 2	4.864.944,315	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
7	مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان 2	1.127.949,563	يُرخص في نقلة إلى المال الإنتقالي

مع عرض الموضوع على أنظار مجلس النيابة الخصوصية في دورته العادية الثانية لسنة 2018 .

## قرار المجلس البلدي

بعد التداول و النقاش ، صادق أعضاء مجلس النّيابة الخصوصيّة الحاضرون على ختم ميزانية البلدية  
لسنة 2017 على النحو التالي :

ع/ر	البيان	المبلغ (د)	الملاحظات
1	المبلغ الجملي لمقاييض الميزانية لتصرف 2017	28.617.663,296	
2	المبلغ الجملي للنفقات بدفعها لتصرف 2017	19.340.107,829	
3	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالعنوان I	2.360.298,305	يُصرّح بإلغائها
4	مبلغ الإعتمادات الباقية دون إستعمال بالجزئين 3 و 4 من العنوان II	5.577.111,250	يُصرّح بإلغائها
5	مبلغ الفائض من العنوان I	3.284.661,589	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
6	مبلغ الفائض من الجزئين 3 و 4 من العنوان 2	4.864.944,315	يُرخص في نقله للمال الإحتياطي
7	مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان 2	1.127.949,563	يُرخص في نقلة إلى المال الإنتقالي

وفوض المجلس لرئيسه إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة في الغرض .

أ.أ. أجمت ووافقت  
تونس في 16 أكتوبر 2018

رئيس النيابة الخصوصية



لدى وزير الشؤون المحلية والتهيئة  
شكري بن حسن

أحمد قاسمي